

تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية -رؤية تحليلية نقدية
**Evaluation of the Algerian Financial Accounting System under the
international reference - Critical analytical vision-**

بالرقي تيجاني

محمد فراس*

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جامعة سطيف 1، الجزائر

في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف 1، الجزائر.

mohamed_ferres@univ-setif.dz

تاريخ القبول : 2019-11-27

تاريخ الاستلام: 2019-10-11

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية، وتكتسب الدراسة أهميتها من كونها تتعلق بتقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري من خلال مقارنته مع المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدوليين، حيث تأتي هذه الدراسة تزامنا مع قيام وزارة المالية ببعث مشروع تقييم النظام المحاسبي المالي، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، التي توصلت إلى عدة نتائج من بينها تقييم مدى تطابق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين، إضافة إلى تحديد السياسات المحاسبية التي تغيرت بفعل التحول إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، وتأثيرها على مخرجات المؤسسات المكلفة بتطبيقه.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي؛ معايير المحاسبة الدولية؛ معايير الإبلاغ المالي الدولية؛ الإصلاح المحاسبي الجزائري؛ القوائم المالية.

تصنيف JEL: M40؛ M49

Abstract:

This study aims at evaluating the Algerian financial accounting system under the international reference. The importance of the study consists in the evaluation of the Algerian financial accounting system compares to the international accounting and financial reporting standards, this study comes in light of the Ministry of Finance launching the draft financial accounting system. An analytical descriptive approach was adopted in this study.

Among the findings of the study are assessing the extent to which the financial accounting system conforms to international accounting and financial reporting standards. As well as identifying the accounting policies that have changed due to the transition to the application of the financial accounting system, and their impact on the outputs of the institutions charged with implementing it.

Keywords: Financial Accounting System; International Accounting Standards; International Financial Reporting ; Algerian Accounting Reform; Financial Statements.

Jel Classification Codes: M40; M49

* المؤلف المراسل.

مقدمة

اعتمدت الجزائر بداية من سنة 2010 على النظام المحاسبي المالي الذي حل محل المخطط المحاسبي القديم، حيث جاء هذا النظام كمحاولة من الجزائر لتحسين الواقع المحاسبي الجزائري، الذي كان يشكل عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية في البلاد، إذ أن المؤسسات الأجنبية كانت تجد نفسها أمام ضرورة مسك محاسبتين، الأولى محلية والثانية حسب النظام المحاسبي التابعة له، فجاء هذا النظام كمحاولة لتقليل الفوارق بين المحاسبة المحلية الجزائرية ونظيرتها الدولية، من خلال التقارب بأكبر شكل ممكن مع معايير المحاسبة والإبلاغ الدوليين، فأصبح للجزائر نظام محاسبي مالي يحتوي على إطار تصوري يحدد الأهداف والمفاهيم، ويفرض نفس القوائم اللازمة دوليا، مما أدى إلى تقليل الاختلاف المحاسبي بين المحاسبة الجزائرية ونظيرتها الدولية.

يواجه النظام المحاسبي المالي عدة انتقادات وعراقيل منذ دخوله حيز التطبيق سنة 2010، وذلك بسبب إختلالات تتعلق بالنظام في حد ذاته من جهة، ومعوقات تتعلق بالواقع المحاسبي والاقتصادي في الجزائر من جهة أخرى، حيث احتوى النظام المحاسبي المالي على جملة من الثغرات والهبوات، سواء في إطاره الشكلي والهيكلية أو في جانب بنائه الفكري والمفاهيمي، كما واجه صعوبات وعراقيل خلال مدة تطبيقه، تتعلق بشكل رئيسي بالواقع الجزائري الهش في الجانبين التنظيمي والمحاسبي للمؤسسات الجزائرية، حيث أن الممارسات المحاسبية في الجزائر، لها توجه جبائي وقانوني بحت، وهو ما أدى إلى ظهور إختلالات وانتقادات ترتبط بتطبيق النظام المحاسبي المالي.

إشكالية الدراسة

بناء على ما تم ذكره، وفي إطار مشروع وزارة المالية، الذي يهدف لتقييم النظام المحاسبي المالي، ونظرا لتعدد آثار هذا الأخير سواء الايجابية منها أو السلبية، سنحاول من خلال هذه الدراسة، تقييم النظام المحاسبي المالي بعد عشر سنوات من الممارسة تحت الإشكال الرئيسي التالي:

ما هو واقع توافق النظام المحاسبي المالي مع المرجعية المحاسبية الدولية بعد عشر سنوات

من الممارسة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى توافق الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مع الإطار المفاهيمي الدولي؟
- ما مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي للتحديثات المحاسبية الدولية الجديدة؟
- ما هي مرجعية النظام المحاسبي المالي؟

- ما مدى توافق طرق التقييم وفق النظام المحاسبي المالي مع نظيراتها وفق المعايير الدولية؟
فرضيات الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على عناصر إشكالية الدراسة، من خلال اختبار صحة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية وذلك كما يلي:
الفرضية الرئيسية: "توجد اختلافات في البناء الفكري والهيكلية بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين"

- لا يتوافق الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مع الإطار المفاهيمي الدولي بشكل تام؛
- لم يواكب النظام المحاسبي المالي التحديثات التي مست معايير المحاسبة الدولية، حيث اقتصر التحديثات التي مست النظام على آراء وتعليمات توضيحية وتكميلية فقط؛

- توافقت طرق التقييم وفق النظام المحاسبي المالي مع نظيراتها وفق المعايير الدولية.
أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتعلق بتقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل معايير محاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدوليين، حيث تأتي هذه الدراسة بعد عشر سنوات من تطبيق هذا النظام، وفي ظل قيام وزارة المالية ببعث مشروع تقييم النظام المحاسبي المالي، ومع بروز أفكار واتجاهات محاسبية عصرية. يجعل هذه الدراسة في دائرة الاهتمام العلمي من قبل الباحثين والمهنيين المحاسبين والمهتمين بالمحاسبة في الجزائر.

منهج الدراسة

نظرا لخصوصية الدراسة وبغية الإلمام بمختلف جوانبها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، من خلال وصف وتحليل ومقارنة أهم مقومات النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين، اعتمادا على مصادر ومراجع متنوعة.
أهداف الدراسة: يمكن حصر أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- تقييم الإطار التصوري والبناء الهيكلي للنظام المحاسبي المالي في ظل المرجعية الدولية؛
- تقييم مدى استجابة ومواكبة النظام المحاسبي المالي للتحديثات المستمرة للمعايير الدولية؛
- تحديد معوقات وانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على واقع المحاسبة الجزائرية.
الدراسات السابقة: هناك مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بموضوع دراستنا، حيث تتقاطع معها في بعض النقاط المشتركة، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة أمين عمراني (2014) بعنوان: "تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الآثار الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، حيث اعتمد الباحث على اختبار الانتقال المحاسبي وأثاره في عدة مؤسسات اقتصادية جزائرية، وتوصل الباحث إلى أن تطبيق

النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة لم يكن ذا أثر كبير على مردوديتها، ذلك لأنها لم تقم بتبني الفلسفة الفكرية التي بني عليها هذا النظام، بل اكتفت بإعادة هيكلت مدونة حساباتها وقوائمها المالية فقط.

- دراسة رحيش سعيدة (2015) بعنوان: "مدى توافق القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافق القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث اعتمدت الباحثة على إجراء مقارنة بين قواعد إعداد وعرض هذه القوائم وفق كل من النظام الجزائري والمعايير الدولية، وتوصلت الدراسة إلى استنتاج توافق القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي مع نظيراتها وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية كليا من حيث الشكل والإطار المفاهيمي، ونسبيا من حيث قياس وتقييم عناصرها.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، هو اختلاف الحدود الزمنية والأسلوب المستخدم في الدراسة، بالإضافة إلى شمولية دراستنا، حيث حاولنا تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري بشكل شامل، من خلال التعمق في مقوماته وقواعده من جهة، ودراسة تأثيره وتأثره بمختلف العناصر المكونة للبيئة المحاسبية الجزائرية من جهة أخرى. إن تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري لا بد أن يستند إلى خلفية وأساس مرجعي يعتمد عليه في عملية التقييم، كما يجب أن تلمس هذه الأخيرة أبرز مقومات النظام وعناصره، وفي سبيل خدمة إشكالية الدراسة وأهدافها، قسمنا هذه الدراسة إلى النقاط التالية:

1. تعريف النظام المحاسبي المالي

عرف النظام المحاسبي المالي في متن القانون رقم 11-07 كما يلي: "النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها وعرض قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ونجاعته، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية". (قانون 11-07، 2007، ص: 3) وتجدر الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي كان قد حل بدلا عن المخطط المحاسبي الوطني ابتداءً من سنة 2010.

2. تقييم الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي في ظل معايير الإبلاغ المالية الدولية
يمثل الإطار المفاهيمي بشكل عام الخلفية النظرية والأساس المرجعي لأي نظام أو معيار محاسبي، إذ أن هذا الإطار يمثل عمقا لكل من معدي ومستعملي المعايير المحاسبية والقوائم

المالية، حيث يساعد الإطار المفاهيمي مجلس معايير المحاسبة في إصدار معايير محاسبية جديدة أو تفسير أخرى موجودة، كما يسهل عملية إعداد وقراءة القوائم المالية لمختلف مستعملها. يعتبر الإطار التصوري الذي جاء به النظام المحاسبي المالي ورغم نقائصه الكثيرة إضافة معتبرة في مجال المحاسبة الوطنية الجزائرية، إذ أن المخطط المحاسبي الوطني الذي كان معتمدا في السابق وإلى غاية سنة 2010م لم يكن يحتوي على أي إطار تصوري أو خلفية نظرية، إذ يعتبر هذا المخطط ذو اتجاه قانوني أكثر منه محاسبي أو مالي، حيث كانت تعتمد عليه الهيئات المحاسبية ومختلف الجهات الحكومية في ضبط العلاقة القانونية والجبائية بشكل أساسي، دون مراعاة الأبعاد الأخرى، غير أن الدولة الجزائرية ممثلة في الهيئات ذات الاختصاص حاولت تغيير هذا الواقع من خلال استبدال هذا المخطط بنظام محاسبي مالي يتقارب أنى ذلك مع المعايير المحاسبية الدولية، إذ أنه وبمجرد دخول هذا النظام حيز التطبيق سنة 2010، أصبح بإمكان مختلف مستخدمي هذا النظام الاعتماد على الإطار التصوري الذي جاء به، حيث أصبح بإمكان معدي ومستعملي القوائم المالية الجزائرية العودة لهذا الإطار، في إعدادهم للقوائم المالية من جهة، وفي فهم وتفسير هذه الأخيرة من جهة أخرى.

رغم كل ما تم تعديده من إيجابيات تعلقت بالإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي، إلا أن هذا الإطار يبقى بعيدا كل البعد ومنقوصا في شكله المثالي، إذ أنه وبمجرد مقارنته مع نظريه الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، نجد أن الإطار المفاهيمي الدولي أكثر قوة، وعمقا، وأصالة، ومرونة وحداثة عن نظريه المحلي، حيث أن الأول عدل في عدة مناسبات آخرها سنة 2018م، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء تعديلات على الإطار المفاهيمي من خلال وضع مجموعة شاملة من مفاهيم التقارير المالية تهدف بشكل أساسي إلى الرفع من ملاءمته لمختلف مستخدميه (الموقع الرسمي IFRS، 2019)، فالقائمون على هذا المجلس يسعون بشكل دائم إلى تحديث كل من هذا الإطار ومختلف المعايير الأخرى، ومحاولة الرفع من مرونتهم ومدى استجابتهم للمتطلبات المحاسبية والمعلوماتية الحديثة والمتزايدة في ظل تطور أبعاد الإفصاح بأنواعه، بينما بقي الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي جامدا دون أي تغيير، أو تحديث منذ صدوره بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-56 سنة 2008م، حيث لم يكلف القائمون على المحاسبة في الجزائر أنفسهم عناء تحديث هذا الإطار، أو تدعيمه أو تفسيره للمستخدمين، إذ أن الإطار التصوري الجزائري يبقى منقوصا في عدة مواضع، فعلى سبيل المثال نجد أن الإطار المفاهيمي الدولي حدد مستخدمي القوائم المالية وحاجتهم من المعلومات وهو الأمر الذي لم يرد ضمن الإطار التصوري المحلي. (رحيش، 2015، ص: 207)

في نهاية هذه الجزئية من الدراسة يتشارك الباحثان في توصيات معظم الدراسات الأكاديمية والملتقيات العلمية التي تدارست بشكل أو بآخر الإطار التصوري الذي جاء به النظام المحاسبي المالي، والموصية بضرورة إعادة النظر فيه بشكل جدي وعميق، سواء من خلال استبداله بالإطار المفاهيمي الدولي بشكل مباشر، أو من خلال العمل على تعديله ومقارنته للإطار الدولي، من خلال تحديثه وتفسيره بالشكل الذي يجعله يستجيب للمتطلبات المتزايدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة.

3. تقييم النظام المحاسبي المالي من الجانب الشكلي والهيكلية

يعتبر التنظيم الهيكلي الذي يقوم عليه النظام المحاسبي المالي الجزائري ضيف جدا، بل يكاد يكون منعدما، حيث لم تقم الهيئات الجزائرية ذات الاختصاص بإصدار بنود وقواعد النظام المحاسبي المالي في نفس التوقيت أو بشكل كامل، إذ أصدر هذا النظام بشكل منقطع وفي جرائد رسمية مختلفة، وبقي في شكل مراسيم وتعليمات وقوانين مبعثرة لا تحتوي على أي شكل من أشكال التنظيم أو التبويب، وبغية التفصيل بشكل أكثر نستعرض فيما يلي جدولاً يشمل جميع القوانين التي تضمنت النظام المحاسبي المالي أو كيفية تطبيقه.

الجدول رقم (1): القوانين والتشريعات المتضمنة للنظام المحاسبي المالي الجزائري مرتبة

وفق تسلسل زمني

القانون	تاريخ القانون	مضمونه بالنسبة للنظام المحاسبي المالي
القانون رقم 11-07	مؤرخ بتاريخ 2007/11/25	يتضمن النظام المحاسبي المالي
المرسوم التنفيذي 156-08	مؤرخ بتاريخ 2008/05/26	يتضمن أحكام القانون رقم 11-07
القرار المؤرخ بتاريخ 26 جويلية 2008		- يتضمن قواعد التقييم والمحاسبة - محتوى القوائم المالية وعرضها
المرسوم التنفيذي 110-09	مؤرخ بتاريخ 2009/04/07	يتضمن شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي
التعليمية رقم 02	صادرة بتاريخ 2009/10/29	يتضمن تعليمات حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي
التعليمية المنهجية الصادرة بتاريخ 2010/10/19		طرق تطبيق التعليمات المتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوانين الواردة في الجدول أعلاه.
من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة سيرورة عملية صدور النظام المحاسبي المالي، والتي تدرجت بشكل متواتر عبر ستة تشريعات قانونية على مدار أربعة سنوات، وبقيت بهذا

الشكل المبعثر إلى غاية اللحظة، حيث أنه ومنذ دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق، لم تقم الهيئات الجزائرية الرسمية ذات الاختصاص بأية مبادرة أو محاولة لتجميع عناصر النظام المحاسبي المالي في كتاب واحد ذو طابع رسمي، يكون خلاله هذا النظام مقسم ومبوب بشكل عملي وموضوعي، وذلك بهدف تسهيل عملية الاطلاع عليه والاستفادة منه من طرف مستخدميها، إضافة إلى غياب موقع رسمي خاص بالنظام، تدرج فيه جميع المشاريع والتحديثات والتفسيرات والإلغاءات المتعلقة به، إضافة إلى تلقي مختلف تفاعلات المكلفين بتطبيق هذا النظام من خلاله، وهو المعمول به من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، الذي يقوم بإصدار هذه الأخيرة في كتب رسمية بالشكلين الورقي والإلكتروني، بالإضافة إلى تخصيصه لموقع إلكتروني رسمي يختص بكل ما يتعلق بهذه المعايير، من أخبار وتحديثات وتفسيرات وإلغاءات... الخ، كما يتلقى المجلس من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي، جميع تفاعلات المهتمين بمعايير المحاسبة الدولية.

تكلمة لهذه الجزئية من الدراسة، نشير إلى اختلال شكلي يتعلق بعدم ترقيم قواعد وبنود النظام المحاسبي المالي، وتركها في شكل مبعثر، حيث أن هذا النظام لا يحتوي على أي ترقيم أو ترتيب لمعاييرها، مما يجبر الباحث عن بند معين على البحث في كل القوانين المتضمنة للنظام المحاسبي المالي، وهذا عكس معايير المحاسبة الدولية، المرقمة والمعنونة بشكل منظم، لذلك يجب على الهيئات الجزائرية ذات الاختصاص أن تعيد ترتيب وتصنيف عناصر النظام المحاسبي المالي بشكل عملي وموضوعي.

4. جمود النظام المحاسبي المالي في ظل التحديث المستمر لمعايير المحاسبة الدولية

منذ دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار عدة معايير محاسبية جديدة وإلغاء وتفسير أخرى موجودة من قبل، في حين اكتفت الهيئات الجزائرية بإصدار آراء تفسيرية وتكميلية للنظام المحاسبي المحلي فقط، دون إجراء تغييرات على مستوى بناءه الفكري، الأمر الذي جعل النظام المحاسبي المالي يتخلف عن مواكبة التطورات والتوجهات الحديثة للمحاسبة الدولية، وهو ما يعتبر من أبرز عيوب واختلالات هذا النظام، فرغم قيام الهيئات الجزائرية المختصة بإصدار بعض التعليمات والآراء المكملة لفهم وتطبيق هذا النظام، في صورة الملاحظات المنهجية المتعلقة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي، والواردة ضمن التعليمات رقم 2 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009، بالإضافة إلى العديد من الآراء التوضيحية التي صدر آخرها بتاريخ 2019/10/08 عن لجنة توحيد الممارسات المحاسبية والنزاعات المهنية، حول التقييم والاعتراف وعرض القروض والمصرفيات ذات الصلة، إلا أن

هذا يبقى غير كاف لجعل النظام المحلي يجاري التطورات المستمرة للمحاسبة الدولية (موقع المجلس الوطني للمحاسبة، 2019)، والجدول الموالي يوضح الفرق بين كل من النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية من ناحية التحديث المستمر لكل منهما، حيث قمنا بعملية حصر شملت المعايير التي تم تحديثها منذ دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق.

الجدول رقم (2): النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية من ناحية التحديث

النظام المحاسبي المالي	سنة آخر تعديل	سنة الإصدار	اسم المعيار	رقم المعيار
1. التعليم رقم 2 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 والمتضمنة للملاحظات المنهجية المتعلقة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي، حيث وضحت طريقة معالجة جميع عناصر الكشوفات المالية.	2014	1975	عرض القوائم المالية	IAS 1
	2016	1975	قائمة التدفقات النقدية	IAS 7
2. عدة آراء تكميلية وتفسيرية صادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة وبعض الهيئات المختصة الأخرى، في صورة لجنة توحيد الممارسات المحاسبية والنزاعات المهنية التي أصدرت بتاريخ 2019/10/08 رأيا حول التقييم والاعتراف وعرض القروض والمصروفات ذات الصلة .	2016	1979	المحاسبة عن ضريبة الدخل	IAS 12
	2014	1982	المحاسبة عن الممتلكات والتجهيزات والمعدات	IAS 16
معالجة جميع عناصر الكشوفات المالية.	2014	1983	المحاسبة عن منافع التعاقد	IAS 19
	2014	1989	القوائم المالية الموحدة والانفرادية	IAS 27
عدة آراء تكميلية وتفسيرية صادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة وبعض الهيئات المختصة الأخرى، في صورة لجنة توحيد الممارسات المحاسبية والنزاعات المهنية التي أصدرت بتاريخ 2019/10/08 رأيا حول التقييم والاعتراف وعرض القروض والمصروفات ذات الصلة .	2013	2004	تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى	IFRS 1
	2019	2004	اندماج الأعمال	IFRS 3
معالجة جميع عناصر الكشوفات المالية.	2013	2007	الأدوات المالية: الإفصاحات	IFRS 7
	2018	2014	الأدوات المالية	IFRS 9
معالجة جميع عناصر الكشوفات المالية.	-	2013	البيانات المالية الموحدة	IFRS 10
	-	2013	الترتيبات التعاقدية	IFRS 11
معالجة جميع عناصر الكشوفات المالية.	-	2013	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى	IFRS 12
	-	2013	القياس بالقيمة العادلة	IFRS 13
معالجة جميع عناصر الكشوفات المالية.	-	2016	حسابات المؤجلة النظامية	IFRS 14
	-	2018	إيرادات النشاطات العادية من العقود مع العملاء	IFRS 15
معالجة جميع عناصر الكشوفات المالية.	-	2019	عقود الإيجار	IFRS 16
	-	2019	عقود التأمين	IFRS 17

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (شوقي، 2018، ص: 27) و(علا، 2016، ص: 28-30) و(موقع المجلس الوطني للمحاسبة، 2019).

تضمن الجدول السابق بعض التعديلات التي مست معايير المحاسبة الدولية بعد سنة 2010م، وهي سنة بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث عدل مجلس معايير محاسبة الدولية منذ سنة 2011م عشرة معايير دولية، وأصدر ثمانية معايير محاسبية جديدة، إضافة إلى إلغاء معايير أخرى وذلك بغيت مواكبة معايير المحاسبة الدولية للتغيرات الاقتصادية والمالية الدولية الحديثة، بينما بقي النظام المحاسبي المالي الجزائري جامدا دون أي تغيير في بناء الفكري، حيث اقتصر التحديثات التي طالت النظام الجزائري على جملة من التعليمات التطبيقية والآراء التوضيحية والمكملة فقط، وهذا رغم نداء معظم الدراسات الأكاديمية والفاعلين المهنيين بضرورة إعادة تكييف هذا النظام مع المتطلبات المحاسبية الدولية، مع مراعاة خصوصيات الواقع المحاسبي والاقتصادي والمؤسسي الجزائري .

5. إشكالية المرجعية في النظام المحاسبي المالي

قام المجلس الوطني للمحاسبة بخيارات تتعلق بالمرجعية المحاسبية الفكرية التي اشتق منها النظام المحاسبي المالي مواده، حيث اختار المجلس التوجه نحو المرجعية الأنجلوسكسونية فيما يخص مضمون النظام من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية، واعتماده على مداخل التقييم المحاسبي الحديث والمعتمدة في معايير المحاسبة الدولية مثل: القيمة العادلة في تقييم الأصول، ومقاييس الانخفاض في القيمة بعد الإهلاك... الخ، إضافة إلى تحديد النظام المحاسبي المالي لنطاق تطبيقه وللمفاهيم المحاسبية وطرق التقييم المحاسبية وإعداد القوائم المالية ومحتوياتها تحت ما يسمى بالإطار التصوري المشتق من الإطار المفاهيمي الدولي.

ارتبط النظام المحاسبي المالي في بعض جوانبه بالمرجعية الفرنكوفونية فيما يتعلق بالجانب الشكلي والإجرائي له، حيث تضمن مدونة حسابات، وهي من مميزات المرجعية الفرنسية وغير موجودة في المعايير المحاسبية الدولية، كما تم ربطه بإطار قانوني، والذي يعتبر من خصائص المرجعية الفرنكوفونية. (بشير، منادي، 2018، ص: 18-19)

مما سبق، يمكننا القول أن النظام المحاسبي المالي الجزائري فاقد لمرجعية واضحة المعالم، وأصبح ذو مرجعية مختلطة بين مدرستين فكريتين للمحاسبة، وهما المدرسة الأنجلوسكسونية والمدرسة الفرنكوفونية.

6. تقييم علاقة النظام المحاسبي المالي بالقوانين والتشريعات التجارية والجبائية

جاء النظام المحاسبي المالي بمبادئ وفروض ومفاهيم تتقارب مع المعايير المحاسبية الدولية، غير أنه اصطدم بالواقع القانوني والجبائي للمعاملات، فأصبح هذا النظام لا يتمتع باستقلالية مطلقة في ظل التعارض الموجود بين المعالجتين المحاسبية والجبائية، فرغم جهود

المشروع الجزائري الذي عمل على تقليص الهوة الموجودة بين النظامين من خلال إصدار نصوص جديدة وإلغاء أخرى قديمة، من خلال تضمن قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات 2008 و2009 و2010 و2011 و2017 بشكل خاص، تدابير جبائية مستحدثة تهدف إلى الحد من التعارض بين النظامين، إلا أن التعارض لازال قائما بين النظام المحاسبي المالي ونظيره الجبائي بعد عشر سنوات من الممارسة (عوماري، بن الدين، 2019، ص: 68-69)، فمصالح الضرائب لا زالت لا تقبل ببعض التسجيلات المحاسبية المعدة وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى عدم قبولها للنتيجة المحاسبية كنتيجة جبائية، بل تفرض تعديلات عديدة تمر بها النتيجة المحاسبية حتى تتحول إلى نتيجة خاضعة للضريبة، ولعل من بين أشهر الأمثلة في هذا الخصوص، مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني، الذي تبناه النظام المحاسبي المالي من الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية، إذ لا يعتد به من طرف مصالح الضرائب في الجزائر، حيث أن المصالح الضريبية تعطي الأولوية للإطار القانوني للمعاملة على واقعها الاقتصادي، وهو ما يشكل تعارضا صريحا بين النظام المحاسبي المالي والتشريعات الجبائية (سفير، زغدار، 2010، ص: 86)، ويبرز هذا الاختلاف أيضا في حالة القرض الإيجاري، حيث أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتسجيله ضمن الأصول، وإدراج إهلاكات الأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة المالية، عكس القوانين الضريبية التي تسمح بإدراج إهلاكات الأصول التي تملكها المؤسسة فقط، كما يختلفان في حالة تصفية المؤسسة، حيث أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأسمالها الاجتماعي، غير أن النظام المحاسبي المالي يعتبر رأس المال عنصرا متغيرا من وقت لآخر، وأن تصفية المؤسسة تكون في حالة العجز عن تسديد الديون فقط، وتجدر الإشارة إلى أن الاختلافين الماضيين كانا على سبيل المثال لا الحصر، حيث توجد اختلافات أخرى لا يسعنا المقام لذكرها (سلامة، 2017، ص: 449-450)،

في هذا الصدد نوصي بضرورة إعداد إطار تصوري للقوانين الجبائية بشكل يتفق مع جميع عناصر الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي، وهذا بهدف القضاء على الاختلافات في المفاهيم والأهداف والمبادئ، مما سيساهم في تقليص حجم التعديلات في المخرجات النهائية المحاسبية أثناء تحديد النتيجة الخاضعة للضريبة.

7. القياس وطرق التقييم وفق النظام المحاسبي المالي في ظل المرجعية الدولية

تضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري قواعد القياس والتقييم لكل عناصر القوائم المالية، سواء عند الحيابة أو عند التقييم اللاحق، حيث تبني هذا النظام الرؤية الاقتصادية

بدلا من الرؤية القانونية من خلال مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، إذ اعتمد النظام على مبدأ التكلفة التاريخية كأسلوب قياس وتقييم أساسي لعناصر القوائم المالية، بالإضافة إلى طرق أخرى ثانوية أبرزها طريقة القيمة العادلة أو القيمة الحقيقية كما ذكرت في نص النظام، إضافة إلى أسلوب قيمة الإنجاز والقيمة المحينة (زرقون، كسكس، 2017، ص: 855)، وفيما يلي سنحاول مقارنة أهم النقاط المتعلقة بالقياس والتقييم الأولي واللاحق وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولي.

أ. أسلوب التكلفة التاريخية وفق النظام المحاسبي المالي في ظل المرجعية الدولية

"تشير التكلفة التاريخية إلى مقدار النقدية أو ما يعادلها التي تتحملها المؤسسة في سبيل الحصول على الأصل في تاريخ اقتنائه، أي السعر التبادلي النقدي الفعلي أو السعر التبادلي النقدي المعادل في تاريخ اقتناء الأصل" (بن يدير، زرقون، 2016، ص: 4)

فحسب هذا الأساس تُسجل الأصول بالقيمة المدفوعة أو القيمة العادلة بتاريخ اقتنائها، وتقيم الخصوم بمبلغ الالتزام الحاصل الذي نشأ عنها (العارية، 2018، صفحة 64)، وتضمن القرار المؤرخ في 2008 الوارد في العدد 19 من الجريدة الرسمية تفاصيل حساب التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات. (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، ص: 7)

وحدد النظام المحاسبي المالي الجزائري طريقة وعناصر حساب تكلفة الشراء، ومختلف

المصاريف المتعلقة بها، إضافة إلى تكلفة الإنتاج وجميع الأعباء المرتبطة بها.

توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية في اعتبار مبدأ التكلفة التاريخية طريقة مرجعية لقياس وتقييم مختلف عناصر القوائم المالية، فهي طريقة كلاسيكية مرجعية تمتاز بموثوقيتها مقارنة بمختلف أساليب القياس والتقييم الأخرى، كما توافق النظام الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية في عدم تخصيصهما لمعيار محدد لهذه الطريقة، بل اكتفيا بالإشارة لهذه الطريقة في متن النظام المحاسبي، وفي نصوص معايير محاسبية مختلفة على التوالي، إذ أنه لا يوجد فرق بينهما في ما يتعلق بالتكلفة التاريخية.

ب. أسلوب القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي في ظل المرجعية الدولية

تعتبر هذه الطريقة الأكثر خدمة لمتطلبات مستعملي المعلومات المحاسبية، كونها تعطي صورة وافية عن المؤسسة وتعكس الوضع المالي الحقيقي لها، حيث ظهرت كمنقضية لطريقة التكلفة التاريخية القائمة على افتراض ثبات وحدة النقد، ففي ظل هذه الطريقة يتم افتراض وجود إمكانية تبادل الأصل أو تسوية الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة، حيث تعتبر هذه الطريقة البديل الأنسب لطريقة التكلفة التاريخية باعتبارها تزيد من الحلول، كون مفهوم

القيمة العادلة مرتبط بمفاهيم متعددة وطرق حساب مختلفة وحديثة، حيث تقوم على ثلاثة مداخل: مدخل السوق، مدخل الدخل، مدخل التكلفة. (بربري، موازين، 2018، ص: 62)

تقارب النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية، في اعتماد طرق تقييم متماثلة، إذ تبني نموذج القيمة العادلة الذي سماه تحت مصطلح القيمة الحقيقية، حيث عرفها على أنها: "المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية"، بينما عرفت القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية كما يلي: "هي القيمة التي على أساسها يمكن مبادلة الأصل بين أطراف بائع، مشتري يتوافر لها الرغبة والمعرفة، والتكافؤ في إتمام المبادلة"، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم الحديث في طرق التقييم، ظهر لأول مرة ضمن معايير المحاسبة الأمريكية سنة 1975، وظهر بعد ذلك لأول مرة في معايير المحاسبة الدولية ضمن المعيار الدولي رقم 16 سنة 1982، وتواصل ظهورها ضمن المعايير الدولية إلى أن تم إصدار معيار التقارير المالية رقم 13، المعنون بقياس القيمة العادلة، بينما ظهرت القيمة العادلة لأول مرة في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في سنة 2008. (باي، 2017، ص: 146-147)

رغم التفاوت الزمني بين ظهور القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي وفي معايير المحاسبة الدولية، إلا أن مفهومها في النظامين كان متماثلا، فمن خلال التعريفين السابقين يمكننا ملاحظة اشتراكهما في مقومات التقييم بهذه الطريقة، والمتمثلة في (باي، 2017، ص: 146):

- المرجعية إلى السوق؛
 - شروط المنافسة العادية؛
 - أطراف لها الرغبة في التبادل وعلى دراية واطلاع كافيين.
- يرتبط تطبيق طريقة القيمة العادلة في التقييم بالشروط السالفة الذكر، إذ يفترض معيار الإبلاغ المالي IFRS 13، أن عمليتي القياس والتقييم تتم بمعاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس ووفقا لظروف السوق الحالية، بالإضافة إلى تمتع البائعين والمشتريين بالاستقلالية وسعة إطلاع وفهم لطبيعة المعاملة المقصود تسويتها، إضافة إلى توفر القدرة والرغبة لإتمام المعاملة لديهم. (باي، 2017، ص: 152-153)
- في ختام هذه الجزئية من الدراسة، ونظرا لتطابق طريقة القيمة العادلة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، يمكننا الحكم بأن عراقيل تطبيق طريقة القيمة العادلة في الجزائر، تعود إلى واقع البيئة التشريعية والاقتصادية الجزائرية بشكل رئيسي، ولا

تتعلق بطبيعة الطريقة في حد ذاتها، حيث أن طريقة القيمة العادلة لازالت مقيدة من الناحية التشريعية (العابدي، 2019، ص: 635)، إضافة إلى أن الجزائر لا تملك أسواق نشطة تتوفر فيها شروط تطبيق طريقة القيمة العادلة، لذلك يجب على الجزائر إما أن تقوم بإلغاء الطريقة واستبدالها بطريقة أخرى ممكنة التطبيق في البيئة الجزائرية، أو العمل على توفير شروط تطبيق هذه الطريقة، وهذا تجنباً لتنافي مبدأي الثبات والحيطة والحذر وغيرها من المبادئ.

8. أهم إيجابيات النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية

انعكس تطبيق النظام المحاسبي المالي بشكل ايجابي على الممارسات المحاسبية في الجزائر بشكل عام، فرغم اختلافاته المتعددة والانتقادات الموجهة إليه، يبقى هذا النظام بسببياته أحسن وأفضل وأحدث من المخطط المحاسبي الوطني الذي كان معتمداً في الجزائر قبل سنة 2010، وبشكل عام تتمثل أهم إيجابيات النظام المحاسبي المالي الجزائري في:

أ. انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية: تضمن النظام المحاسبي المالي القوائم المالية الواجب على المؤسسة انجازها سنوياً، وتتمثل القوائم المالية الإلزامية فيما يلي (شيخ وآخرون، 2018، ص:95):

- قائمة المركز المالي (الميزانية)؛
- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)؛
- قائمة تغيرات الأموال الخاصة؛
- قائمة التدفقات النقدية (الخزينة)؛
- ملحق يبين السياسات المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات تكميلية على القوائم المالية.

تماثلت القوائم المالية الإلزامية وفق النظام المحاسبي المالي مع نظيرتها في ظل المعايير المحاسبية الدولية، حيث فرض المعيار المحاسبي الدولي 1 IAS نفس القوائم المالية الخمسة سألقة الذكر، وهو ما يعتبر من أهم إيجابيات النظام المحاسبي المالي، حيث أن هذا الأخير حسن من مستويات الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية من خلال هذا التقارب مع المعايير المحاسبية الدولية (حطاب، بن قطيب، 2019، ص: 11-20)، كما تغير شكل القوائم المالية التي كانت تعدها المؤسسات الجزائرية في ظل المخطط المحاسبي الوطني، من خلال تغير محتواها وهيكلها بشكل كبير جداً بعد تحول هذه المؤسسات إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، فقائمة الميزانية التي كانت ذات صبغة قانونية في ظل المخطط، أصبحت ذات صبغة مالية في ظل النظام الجديد، حيث اعتمد هذا الأخير في ترتيب وتقسيم بنودها على درجتي السيولة

والاستحقاق لكل من الأصول والخصوم على الترتيب، فأصبحت الميزانية بذلك ذات طبيعة محاسبية ومالية، كما غير النظام من قواعد إعداد وعرض قائمة الدخل.

وتجدر الإشارة إلى أن قائمة تغير الأموال الخاصة وقائمتي تدفقات الخزينة والملاحق، هي قوائم جديدة فرضها النظام المحاسبي المالي لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني.

ب. أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على السياسات المحاسبية في ظل المرجعية الدولية:

تعرف السياسة المحاسبية على أنها (عتير، زرقون، 2016، ص: 116): "المبادئ

والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المطبقة من قبل المؤسسة في إعداد وعرض

القوائم المالية"، وتجدر الإشارة إلى تتعدد بدائل السياسات المحاسبية، التي يمكن

للمؤسسة الاختيار من بينها السياسة التي ستستخدمها في معالجة نفس الواقعة أو

الموضوع محل المعالجة، حيث أنه لا بد على المؤسسة اختيار السياسة المثلى من بين

البدائل المتاحة، كما يجب على المؤسسة اختيار وتطبيق سياستها المحاسبية بثبات حتى لا

تتناق خاصية قابلية المقارنة بين الدورات. (مجدي، 2017، ص: 286).

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على السياسات المحاسبية المعتمدة في الجزائر، من

خلال إلغائه بعض السياسات اللاتي كانت تطبق بموجب المخطط المحاسبي الوطني مثل:

طريقة الوارد أخيرا صادر أولا (LIFO) في تقييم المخزون، كما أقر سياسات أخرى جديدة مثل:

طريقة القيمة العادلة في تقييم الأصول البيولوجية والمالية وطريقة الإهلاك حسب وحدات

الإنتاج (فراس، 2016، ص: 135-136)، ورغم تفاوت تناول موضوع السياسات المحاسبية بين

المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، إلا أن هذا الأخير تقارب بشكل كبير مع

المعايير الدولية من ناحية طبيعة السياسات المحاسبية المعتمدة والمنتجة في إعداد القوائم

المالية، وهو أمر إيجابي، غير أنه يبقى من الضروري إجراء تحديثات لهذه السياسات المحاسبية

لتكون أكثر توافقا مع التحديثات الأخيرة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ج. مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية من ناحية مقومات

الأنظمة المحاسبية: توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية في العديد

من مقوماته، والجدول الموالي يتضمن مقارنة لهذه الأخيرة وفق كل من النظام المحلي

والمعايير الدولية:

الجدول رقم (3): مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية

معايير المحاسبة الدولية	النظام المحاسبي المالي	البيان
	توافق النظام المحاسبي المالي مع الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية بشكل كلي من ناحية المبادئ والفروض المحاسبية.	المبادئ والفروض المحاسبية
تتمثل طرق التقييم حسب المعايير المحاسبية الدولي في: - التكلفة التاريخية; - القيمة العادلة (القيمة الجارية); - القيمة القابلة للتحقيق; - القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية.	الطريقة الأساسية للتقييم حسب النظام هي التكلفة التاريخية، وسمح هذا الأخير باستعمال طرق بديلة في عملية التقييم تتمثل في: - القيمة العادلة (القيمة السوقية); - القيمة المحققة; - القيمة الحالية.	طرق التقييم
	اعتمد النظام المحاسبي المالي على نفس الخصائص النوعية المحاسبية الواردة في الإطار المفاهيمي الدولي.	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
	لم يحدد النظام المحاسبي المالي ضمن إطاره التصوري مستعملي المعلومات المحاسبية، بينما حددها مجلس معايير محاسبة الدولية ضمن إطاره المفاهيمي كما يلي: المستثمرين الحاليين والمحتملين، الموظفين، الموردون والدائنون، العملاء، المقرضين، الحكومة والجمهور.	مستخدمي المعلومات المحاسبية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (خطاب، بن قطيب، 2019، ص: 11-20) و (العابدي، 2019، ص: 628-635) و (قمان، 2015، ص: 21) و (حميدات، أبو نصار، 2008، ص: 6).

من خلال قراءة الجدول الماضي نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي توافقت وبنسبة كبيرة في مقوماته مع معايير المحاسبة الدولية، حيث توافقت كلياً في خصائص المعلومات المحاسبية وفي الفروض والمبادئ المحاسبية، وجزئياً في طرق التقييم، غير أن النظام أهمل في إطاره التصوري تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية عكس الإطار المفاهيمي الدولي، وكتقييم عام نلاحظ أن النظام توافقت وتقارب مع المعايير الدولية، وهو أمر جيد إيجابياً.

الخلاصة

تبين النظام المحاسبي المالي عند إعداده أفكار واتجاهات محاسبية عصرية، من خلال توافقه مع معايير المحاسبة الدولية في جانب المبادئ والفروض المحاسبية، وطرق التقييم والقياس، وهو ما انعكس إيجاباً على القوائم المالية الختامية، حيث أن هذه الأخيرة أصبحت أكثر خدمة لمختلف حاجيات مستخدميها، واعتمد أيضاً على جملة من المداخل والمفاهيم

المحاسبية الحديثة، مثل مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، وطريقة القيمة العادلة في التقييم، بالإضافة إلى تجديده للسياسات المحاسبية التي كانت تطبق في فترة المخطط المحاسبي الوطني، كما واجه النظام المحاسبي المالي جملة من الانتقادات تتعلق بكل من بنائه الفكري والهيكلية.

النتائج المتوصل إليها:

إضافة لما سبق، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود اختلافات بين الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي والإطار المفاهيمي الدولي، فرغم توافق الإطارين في عدة نقاط كالمبادئ والفروض وخصائص المعلومة المحاسبية، إلا أنه توجد بعض الاختلافات كغياب مستخدمي المعلومة المالية في الإطار التصوري المحلي؛
- ضعف الإطار الشكلي والهيكلية والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي مقارنة بنظيره الدولي، حيث بقي النظام في شكل قوانين ومراسيم وتعليمات قانونية مبعثرة، إضافة إلى انعدام أي شكل من أشكال ترقيم وترتيب وتجميع العناصر التي تعالج نفس البنود، إذ يجد من يبحث عن بند معين نفسه أمام حتمية البحث في كل مواد النظام المحاسبي المالي، عكس المعايير المحاسبية الدولية المرقمة والمعنونة بشكل يسهل عملية البحث فيها؛
- غياب كتاب أو موقع رسمي خاص بالنظام المحاسبي المالي، يتم من خلاله تلقي تفاعلات واقتراحات الأطراف ذوي العلاقة، عكس معايير المحاسبة الدولية؛
- لم يصدر المجلس الوطني للمحاسبة أية معايير أو مواد جديدة تضاف للنظام المحاسبي المالي منذ صدوره سنة 2010، واكتفى بإصدار جملة من الملاحظات والتعليمات التوضيحية والتفسيرية، عكس مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يقوم بإجراء تحديثات وإصدارات وإلغاءات بشكل مستمر ودوري، وهو ما جعل معايير المحاسبة الدولية تتميز بمرونتها وتكيفها مع الظروف والمتطلبات العصرية؛
- يعتبر النظام المحاسبي المالي ذو مرجعية مختلطة، حيث ارتبط بالمرجعية الفرنكوفونية فيما يتعلق بالجانب الشكلي والإجرائي له، وبالمرجعية الأنجلوسكسونية فيما يتعلق بالبناء الفكري له؛
- رغم جهود المشرع الجزائري ومحاولته للتكيف مع النظام المحاسبي المالي، إلا أن هذا الأخير لا يزال متعارضاً مع بعض القوانين والتشريعات التجارية والجبائية، حيث أن النظام المحاسبي يسمح ببعض المعالجات المحاسبية التي ترفضها المصالح القانونية المختصة، ويعد مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني أبرز مثال عن ذلك؛

- غياب إطار تصوري للنظام الجبائي يؤدي إلى تعارض بين هذا الأخير وبين النظام المحاسبي المالي فيما يخص تحديد المفاهيم والتعريفات المتعلقة بنفس العنصر؛
 - تقارب النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص طرق التقييم، من خلال تبني طريقة القيمة العادلة والسماح للمكلفين باستخدامها في تقييم أصولهم؛
 - تعود أسباب عدم قدرة المكلفين بتطبيق النظام المحاسبي المالي على تطبيق طريقة القيمة العادلة إلى عراقيل تتعلق بطبيعة البيئة المحاسبية والاقتصادية والمالية الجزائرية، ولا تتعلق بطبيعة الطريقة في حد ذاتها، حيث أن الجزائر تفتقد إلى أسواق مالية نشطة تتوفر فيها شروط تطبيق طريقة القيمة العادلة؛
 - توافقت القوائم المالية الأساسية للنظام المحاسبي المالي مع نظيرتها الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1؛
 - تغير شكل ومضمون القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي عما كانت عليه في المخطط المحاسبي الوطني، حيث أصبحت ذات صبغة مالية؛
 - تبنى النظام المحاسبي المالي قوائم مالية جديدة لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني، في صورة قائمة التدفقات النقدية وقائمتي تغيرات الأموال الخاصة والملاحق؛
 - ترتب الأصول والخصوم داخل الميزانية حسب درجة سيولتها وتاريخ استحقاقها على التوالي، وتقسم الأصول إلى جارية وأخرى غير جارية وكذلك الحال بالنسبة للخصوم؛
 - تعتبر طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) من بين السياسات المحاسبية التي ألغيت بفعل الانتقال لتطبيق النظام المحاسبي المالي، أما بالنسبة لأهم السياسات المحاسبية الجديدة المنتهجة بفعل الانتقال المحاسبي فهي كالتالي:
 - طريقة القيمة العادلة في تقييم الأصول البيولوجية والمالية؛
 - طريقة الإهلاك حسب وحدات الإنتاج.
 - توافق النظام المحاسبي المالي وبنسبة كبيرة في مقوماته مع معايير المحاسبة الدولية، حيث توافقاً في جل طرق التقييم، وتوافقاً بشكل كلي في خصائص المعلومات المحاسبية وفي الفروض والمبادئ المحاسبية وفي القوائم المالية الإلزامية؛
 - انعكس تطبيق النظام المحاسبي المالي إيجاباً على المداخل المكتملة للعملية المحاسبية.
- اختبار صحة الفرضيات
- بناءً على النتائج المتوصل إليها يمكننا الحكم على صحة الفرضيات وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيسية: "توجد اختلافات في البناء الفكري والهيكلية بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين"، بناءً على النتائج المتوصل إليها يمكننا الحكم على صحة الفرضية الرئيسية، حيث أننا استنتجنا عدة اختلافات بين البناء الفكري والهيكلية لكل من النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين.

- الفرضية الأولى: مثلما تم التوصل إليه، تقارب الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مع نظيره الدولي وتقاطع معه في عدة نقاط، غير أنهما لم يتوافقا بشكل تام مثلما تم مناقشته في النتائج المتوصل إليها، وعليه يمكننا استنتاج صحة الفرضية الأولى؛
- الفرضية الثانية: من عيوب النظام المحاسبي المالي وجوانب القصور فيه، عدم مواكبته للتحديثات والتغييرات المستمرة لمعايير المحاسبة الدولية، حيث لم يتم المجلس الوطني للمحاسبة بإدراج معايير أو مواد جديدة للنظام منذ دخوله حيز التطبيق، واكتفى بإصدار آراء وتعليمات تفسيرية وتكميلية فقط، وعليه نستنتج أن الفرضية الثانية صحيحة؛
- الفرضية الثالثة: بشكل عام ومثلما توصلنا إليه في النتائج توافقت طرق التقييم بين النظام المحلي والمعايير الدولية إلى حد بعيد، وعليه فالفرضية الثالثة صحيحة.

قائمة المراجع والإحالات

1. أبو نصار محمد، حميدات جمعة، (2008)، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والعلمية-"، داروائل للنشر، عمان، الأردن؛
2. العابدي أحمد، (2019)، القول الراجح بين تطبيق الكلفة التاريخية والقيمة العادلة، وواقعهما في النظام المحاسبي المالي الجزائري- دراسة كيفية لوجهة نظر محافظي الحسابات-، مجلة البشائر، العدد 3، المجلد 4، جامعة بشار، الجزائر؛
3. "القانون رقم 07-11 (المؤرخ والمنشور في 25 نوفمبر سنة 2007)"، الجريدة الرسمية، العدد 74، الجزائر؛
4. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، (2009)، "النظام المحاسبي المالي"، الجريدة الرسمية، العدد 19، الجزائر؛
5. الموقع الرسمي IFRS تاريخ الاطلاع (2019/05/30 / 07:00 pm):
<https://www.ifrs.org/projects/2018/conceptual-framework>
6. باي مريم، (2017)، "ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر-دراسة تحليلية-"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 3، المجلد 4، الجزائر؛
7. بلبالي عبد السلام، بن العاربة حسين، (2018)، "واقع القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة داخل البيئة المحاسبية الجزائرية"، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 2، المجلد 6، الجزائر؛

8. بن قطيب علي، خطاب دلال، (2019)، "أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية – دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي-"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 01، المجلد 04، الجزائر؛
9. رحيش سعيدة، (2015)، "مدى توافق القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، العدد 01، المجلد 03، الجزائر؛
10. زرقون محمد، بن يدير فارس، (2016)، "واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية -دراسة ميدانية لفئتين -فئة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين-"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 4، الجزائر؛
11. زغدار احمد، سفير محمد، (2010/2009)، "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)"، مجلة الباحث، العدد 07، الجزائر؛
12. سلامة مجدي محمود، (2017)، "معايير المحاسبة الدولية"، مؤسسة شباب الإسكندرية، مصر؛
13. شوقي طارق، (2018/2017)، "محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي"(رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر؛
14. شيخ عبد القادر، زرعور نعيمة، بوقناديل محمد، (2018)، "أثر استخدام المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية بسكرة"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 8، المجلد 2، المركز الجامعي لميلة، الجزائر؛
15. طيبش هيبية، (2015)، "دور القيمة العادلة في تحقيق مصداقية قائمة المركز المالي للمؤسسة -دراسة حالة مؤسسة ملبنة الكاهنة- " (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-، الجزائر؛
16. عتير سليمان، زرقون محمد، (2016)، "تطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية بين التعدد والتوحيد -دراسة ميدانية من وجهة نظر مهنية وأكاديمية-"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 7، المجلد 7، جامعة الوادي، الجزائر؛
17. علا أسامة محمد، (2016)، "أثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن"، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن؛
18. عوماري عائشة، بن الدين أمحمد، (2019)، "دراسة مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري"، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 1، المجلد 7، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر؛
19. فراس محمد، (2016)، "أثر السياسات المحاسبية على محتوى القوائم المالية -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة بالعلمة سطيف- " (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر؛
20. قمان عمر، (2015)، "الإفصاح في الجزائر بين واقع الإصلاح المحاسبي ومتطلبات البيئة الدولية"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 27، المجلد 13، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر؛

21. كسكس مسعود، زرقون عمر الفاروق، (2017)، "إشكالية القياس المحاسبي للتثبيات المعنوية في ظل النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية-دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات في الجنوب الشرقي الجزائري-"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 1، المجلد 7، الجزائر؛
22. منادي المعتز بالله، بشير ياسين، (2018)، "النظام المحاسبي المالي في ظل اختلاف ممارسات المحاسبة بين المرجعيتين الفرنسية والأنجلوسكسونية"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 10، المجلد 6، الجزائر؛
23. موزارين عبد المجيد، بربري محمد أمين، (2018)، "القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي"، مجلة أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، الجزائر؛
24. موقع المجلس الوطني للمحاسبة، تاريخ الإطلاع (2019/10/28 / 8:22 am)؛ www.cnc.dz.